

# الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

## تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة

بتاريخ 28 جانفي 2019 بين حكومة الجمهورية التونسية

والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في

تمويل مشروع سدّي تاسة وخلاد

(2019 / 15)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 01 / 03 / 2019

الوثائق المرفقة بالمشروع:

\* وثيقة شرح الأسباب،

\* اتفاقية قرض.

تاريخ انتهاء الأشغال: 11 / 07 / 2019

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

مقررة اللجنة: ليلي الحمروني

نائب الرئيس: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: حسام بونني

المقرر المساعد: العجمي الوريمي

## نظر اللجنة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية

تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 07 مارس 2019

جلسة اللجنة:

10 جويلية 2019

القرار: الموافقة بإجماع الحاضرين

( 08 مع )

تاريخ إنهاء الأشغال: 11 جويلية 2019

نائب رئيس اللجنة: الهادي بن ابراهم

المقررة: ليلي الحمروني

## أولاً - تقديم المشروع:

### 1 - أهداف المشروع:

يهدف هذا المشروع إلى تنظيم مياه وادي تاسة وبلاد، وهما رافدان لوادي مجردة، من خلال إنشاء سدّ تاسة في ولاية الكاف وسدّ بلاد في ولاية باجة وذلك لتوفير كميات إضافية من مياه الري لتكثيف الإنتاج الزراعي من خلال إحداث مناطق سقوية وزراعات مروية في الأراضي الواقعة في السهول المجاورة وسيسهم السدّان في حماية الأراضي والمباني الواقعة في أحواض أودية تاسة وبلاد ومجردة من مخاطر الفيضانات.

### 2 - عناصر المشروع:

يتكوّن المشروع من العناصر التالية:

\* إنشاء سدّ تاسة: يشمل إنجاز سدّ مع المنشآت الملحقة به على مجرى وادي تاسة بولاية الكاف ويبلغ السدّ حوالي 38 متر فوق الأرض وطوله على مستوى القمة حوالي 708 متر وعرض قمته حوالي 10 متر وتضمّ المنشآت الملحقة به مفيضا رئيسيا فوق جسم السدّ وعرض عتبه حوالي 88 متر ومفيضا ثانويا عرض عتبه حوالي 22 متر بالإضافة إلى مأخذ المياه ومفرغ للقاع وتقدر السعة التخزينية لبحيرة السد في المستوى العادي للمياه بحوالي 44 مليون متر مكعب.

\* إنشاء سدّ بلاد: يشمل إنشاء سدّ مع المنشآت الملحقة به على مجرى وادي بلاد في ولاية باجة ويبلغ ارتفاع السد حوالي 54 متر فوق أرض الوادي وطوله على مستوى القمة حوالي 490 متر وعرض قمته حوالي 13 متر وتمسح المنشآت الملحقة به مفيضا من الخرسانة في الضفة اليمنى للوادي وعرض عتبه حوالي 72 متر بالإضافة إلى مأخذ المياه ومفرغ للقاع وتقدر السعة التخزينية لبحيرة السدّ في المستوى العادي للمياه بحوالي 27 مليون متر مكعب.

\* الخدمات الفنيّة: تشمل الخدمات الاستشارية اللازمة لمراجعة واستكمال الدراسات والتصاميم التنفيذية والإشراف على تنفيذ أعمال المشروع.

### 3 - كلفة المشروع وتمويله:

تبلغ كلفة المشروع حوالي 337 مليون دينار تونسي دون اعتبار الضرائب وسيساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويله بنسبة تقدر بحوالي 85 % من كلفة المشروع أي بمبلغ 30 مليون دينار كويتي ما يعادل حوالي 297 مليون دينار تونسي وتتمثل الشروط التمويلية لقرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في ما يلي:

- عملة القرض: الدينار الكوتي،
- نسبة الفائدة: قارة وتبلغ 2,5 % سنويا،
- فترة السداد: 30 سنة منها 6 سنوات إمهال.

### ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 10 جويلية 2019 وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاقية القرض.

وأثناء النقاش، ثمن النواب مجهود حكومات ما بعد الثورة في إنجاز السدود نظرا لما تمثله قلة المياه من خطر على مستقبل الأجيال القادمة، واعتبروا أن إنجاز السدود يضمن مستقبل أمننا المائي.

وعبر أغلب النواب عن أملهم في أن تساهم هذه السدود في تنمية الاستثمار في الفلاحة وتعصيرها وخاصة تطوير المناطق السقوية، وأوصوا بحسن استغلال هذه السدود لتعطي القيمة المضافة الكبيرة للفلاحة وتدفع التصدير.

وبخصوص الشروط المالية للقرض، رأى أغلب النواب أنها تفاضلية تتميز بفترة إمهال طويلة، هذا، وقد تمتعت تونس بعديد القروض من الصندوق الكويتي للتنمية بشروط ميسرة ساهمت في دفع التنمية في البلاد.

### ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

المقررة  
ليلي الحمروني

نائب رئيس اللجنة  
الهادي بن ابراهم